

Royaume du Maroc



Ministère de l'agriculture et de la pêche Maritime

Département de la Pêche Maritime

\*\*\*\*\*



المملكة المغربية



وزارة الفلاحة والصيد البحري  
قطاع الصيد البحري

\*\*\*\*\*

## قانون المالية للميزانية لسنة 2016

\*\*\*\*\*

مشروع نجاعة الأداء  
-قطاع الصيد البحري-

أكتوبر 2015

الجزء الأول  
- تقديم قطاع الصيد البحري -

إن قطاع الصيد البحري مكلف بوضع سياسة الدولة في مجال الصيد البحري والصناعات المرتبطة به وكذا التكوين و التدبير الإداري و والتأديبي لرجال البحر.

ترمي إستراتيجية أليو تيس المعتمدة خلال المراسم التي ترأسها صاحب الجلالة يوم 29 سبتمبر 2009 إلى توطيد نقاط القوة و الايجابيات في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتحريرها من القيود التي تعيق تقدمه لبلوغ هدفين رئيسيين و هما المحافظة على الثروات البحرية وتأهيل القطاع و كذا تعزيز مساهمته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

قبل تنزيل إستراتيجية أليوتيس كان قطاع الصيد البحري لا يتوفر على رؤية واضحة ويعاني من ضعف الحكامة، كما كان يواجه معوقات في الميادين التالية :

### 1. تدبير الموارد السمكية

- ❖ معرفة محدودة للموارد السمكية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية
- ❖ محدودية التغطية والتتبع لوضعية المخزون السمكي
- ❖ عدم ترشيد تدبير الموارد السمكية
- ❖ تراجع لمخزون لبعض الأصناف السمكية ذات قيمة مرتفعة
- ❖ الإفراط في استغلال بعض المصايد مع استعمال تقنيات للصيد غير انتقائية
- ❖ محدودية وسائل المراقبة
- ❖ وزن كبير للأنشطة الغير مقننة

### 2. التسويق

- ❖ قنوات التسويق في الأسواق الداخلية غير منضمة
- ❖ ضعف البنيات التحتية وقلة أسواق بيع السمك
- ❖ ضعف الاستهلاك الداخلي
- ❖ عدم وجود إستراتيجية لترويج الموارد البحرية في الأسواق الدولية

### 3. التحول

- ❖ قلة الموارد الأولية لتزويد المصانع.

إلى جانب المهام التقليدية للوزارة تم خلق مهام جديدة لمواكبة إستراتيجية أليو تيس نخص منها بالذكر :

- ❖ تعزيز المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم،

- ❖ مراقبة سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية،
- ❖ تنزيل مسطرة المصادقة على منتوجات الصيد الموجه للأسواق الأوروبية والذي يتطلب مراقبة على طول سلسلة القيمة،
- ❖ تتبع وتقييم المشاريع المسطرة في إستراتيجية أليو تيس.

لتغطية هذه المهام الجديدة وضمان تفعيلها مع مقتضيات الإستراتيجية فقد عملت وزارة الصيد البحري على تقديم مشروع إعادة تنظيم هيكلها والذي هو في طور الدراسة والمصادقة من طرف المصالح الوزارية المختصة .

الأهداف المرقمة التي حددتها إستراتيجية أليو تيس في أفق 2020 نتلخص فيما يلي :

- ❖ الرفع بثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للقطاع ليمر من 8,3 مليار درهم في سنة 2007 إلى ما يقرب 22 مليار درهم وخفض الحصة الغير مصرح بها من الموارد السمكية في رقم الأعمال الخاص بالقطاع من 50% إلى 15%،

- ❖ الرفع من صادرات المنتوجات البحرية بنسبة 2,6 لسنة 2007 ، لتمر من 1,2 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار و الرفع من حصة المغرب في السوق الدولية من 3,3% إلى 5,4% و ومن تم بلوغ مرتبة الرائد عالميا في مجال صيد السردين ،

- ❖ الرفع من الإنتاج إلى 1,6 مليون طن و الرفع من الاستهلاك المحلي للسماك من 10 كلغ حاليا إلى 16 كلغ للفرد في السنة،

- ❖ الرفع من نسبة المؤوية الأصناف المدبرة بصفة مستدامة من 5% إلى 95%.

### تطبيق الإستراتيجية:

تتكون من ثلاثة محاور أساسية، تركز الرؤية القطاعية الجديدة على ثلاثة كلمات رئيسية هي **الاستدامة، الناجعة والتنافسية.**

#### I. محور الاستدامة:

الهدف من هذا المحور هو ضمان موارد مستغلة بكيفية مستدامة للأجيال القادمة و العمل على توفير رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين من اجل الاستثمار و عصرنه وسائل الإنتاج وجعل البحار عنصر أساسي في مجال الصيد المسؤول كما أن تطوير تربية الأحياء المائية سيعمل على التقليل من الصيد المفرط و جعلها رافعة للتنمية من خلال خلق فرص الشغل و الثروات. تمر هذه العمليات عبر :

- ❖ وضع مخططات التهيئة للمصايد و من ثم فان نسبة تغطية الثروات البحرية عبر مخططات التهيئة 85% عند نهاية سنة 2014 عوض 5% في 2009،
- ❖ وضع برنامج من اجل عصرنة أسطول الصيد الساحلي و التقليدي عبر برنامج إبحار الذي تم الانتهاء من انجازه في ماي 2015،
- ❖ وضع برنامج وطني من اجل إتلاف الشباك العائمة المنجرفة،
- ❖ توطيد نظام مراقبة استغلال الثروات البحرية عبر وضع نظام تحديد المواقع و تتبع لمسار و حركية السفن عبر الأقمار الاصطناعية، عدد السفن المجهزة بنظام تحديد الموقع الجغرافي وصل إلى 2194 وحدة،
- ❖ انجاز البرنامج المتعلق بغمر الشعاب الاصطناعية في خليج مرتيل و اكادير و ذلك من اجل إعادة تكوين مخزون السمك،
- ❖ تطوير تربية الأحياء المائية عبر خلق الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء المائية التي ركزت اهتمامها منذ انطلاق عملها الفعلي عام 2011 على تطوير إطار قانوني يحكم قطاع تربية الأحياء المائية بالمغرب و كذا إعداد برنامج مديري لتحديد المواقع الساحلية القابلة للقيام بتربية الأحياء المائية،
- ❖ تطوير البحث العلمي بمد المعهد الوطني في الصيد البحري بالوسائل المالية و البشرية الكفيلة و ذلك لتلبية الحاجيات الإستراتيجية للقطاع فيما يخص المحافظة و تثمين الموارد البحرية.

## II. محور النجاعة:

- يهدف هذا المحور إلى تنمية البنيات التحتية و تجهيزات التفريغ و تخصيص المجالات المينائية للصيد و ضمان تدبيرها الفعال و ذلك بتتبع المنتوج عبر مختلف المراحل و من اجل مزيد من الفعالية فقد تقرر تفعيل مشروع هيكل و تنشيط السوق الداخلي عبر أسواق الجملة و التقسيط بهدف جعل السمك في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية و أهم الإجراءات التي أنجزت في هذا السياق هي :
- ❖ متابعة البرنامج الوطني لتهيئة الساحل و الذي يركز على انجاز نقط التفريغ المجهزة و قرى الصيادين التي بلغ عددها 35 إلى متم 2014
- ❖ تفعيل قرى الصيادين المنجزة في المناطق الجنوبية
- ❖ الحفاظ على جودة المنتوج البحري عبر متابعة برنامج وضع و إنشاء حاويات معيارية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية و الأداء في القطاع و كذا ضمان سلامة المستهلكين

❖ نقل تدبير عدد من موانئ الصيد التي تديرها الوكالة الوطنية للموانئ إلى المكتب الوطني للصيد و ذلك ليصبح فاعلا شموليا في تدبير موانئ الصيد في المغرب و قد تمت هذه العملية في إطار توقيع اتفاقية مابين وزارة التجهيز و المالية و وزارة الصيد البحري المكتب الوطني للصيد و الوكالة الوطنية للموانئ.

### III. محور التنافسية:

من اجل خلق قطاع تنافسي وضعت مجموعة من التدابير ضمن الإستراتيجية الجديدة لضمان وفرة و أنتظام مواد أولية ذات جودة عالية لتزويد مصانع الصيد و لأجل ذلك سيتم خلق أقطاب تنافسية عبر التراب الوطني. الإجراءات الرئيسية التي أنجزت في هذا الصدد هم :

❖ تسهيل عملية الوصول إلى المواد الأولية بوضع رهن إشارة وحدات التحويل الصناعي حصة السمك من المخزون C .

❖ دعم المنتوجات البحرية عبر خلق ثلاث أقطاب تنافسية في اكادير haliopolis ، في الشمال(مشروع مختلط الفلاحة و الصيد)، وفي الجنوب.

❖ تحسين جودة المنتوجات البحرية في المنطقة الجنوبية للمغرب خاصة منها الإخطبوط الذي يشكل دعامة رئيسية لنشاط الصيد التقليدي في هذه المناطق و هكذا فقد قامت الوزارة بتجهيز 6600 قارب تقليدي بصناديق عازلة للحرارة .

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم القطاع من اجل ضمان الظروف المثلى على امتداد جميع المراحل ابتداء من تفرغ المنتج البحري إلى تسويقه لأجل وضع منتوجات بحرية جد مثممة و منافسة و ذلك لغزو أجزاء من الأسواق على المستوى الوطني و الدولي.

وقد وضع هذا المخطط مجموعة من المشاريع تهم قطاع الصيد برمته لأجل تفعيل مقتضيات الإستراتيجية.

الآثار الرئيسية مقارنة بالأهداف المسطرة في إستراتيجية أليو تيس تتلخص فيما يلي :

❖ **رفع حجم المتوجات البحرية:** وصل حجم المنتوجات البحرية إلى 1,3 مليون طن في 2014 أي ما يعادل 82% من الأهداف المسطرة في أفق 2020 ،

- ❖ **رفع قيمة الصادرات :** وصلت قيمة الصادرات إلى مستوى تاريخي، 5,15 مليار درهم في 2014 بمعدل ارتفاع 7% في القيمة و 4% في الحجم مقارنة مع 2013 هذا المبلغ يعادل حوالي 57% من المستوى المتوقع في أفق 2020 الذي هو 3,1 مليار دولار،
- ❖ **تحسين القيمة المضافة لنشاط الصيد البحري :** ارتفاع بنسبة 33% بين 2009 و 2013 للوصول إلى 8,3 مليار درهم في حدود 2013 بنسبة 7% سنويا في المتوسط،
- ❖ **الانتعاش التدريجي لمخزون الإخطبوط :** بفضل التدابير الإدارية المعتمدة (تحديد حصة الصيد و فترات الراحة البيولوجية)،
- ❖ **المنع التام لاستعمال الشباك العائمة المنجرفة :** تطبيقا للالتزامات المتخذة من قبل المملكة المغربية بخصوص الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض،
- ❖ **إدارة الموانئ البحرية :** 14 ميناء على 22 المتواجدة يتم تسييرها من قبل المكتب الوطني للصيد بنسبة 62% من مجموع موانئ الصيد و 8 الموانئ المتبقية هي في إطار حوار مع الوكالة الوطنية للموانئ لنقلها إلى المكتب الوطني للصيد البحري
- ❖ **الاستثمار الخاص في مجال الصناعات لتتمين المنتج البحري :** بلغت هذه الاستثمارات 1,7 مليار درهم ما بين 2009 و 2014 بمتوسط نمو يعادل 12% سنويا. و يعكس هذا الأداء ثقة المستثمرين المغاربة في الاختيارات الإستراتيجية لقطاع الصيد البحري.

## 2. تقديم الإعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016:

جدول 1: ملخص الإعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول

مشروع قانون المالية لسنة 2016 / قانون المالية لسنة 2015	قانون المالية 2015	المجموع قانون المالية لسنة 2016	مشروع قانون المالية لسنة 2016			النفقات
			مراققات الدولة المسيرة بـ صورة مستقلة 1	الحسابات الخصوصية للخزينة 1	الميزانية العامة	
105%	175 964 000,00	185 551 000,00			185 551 000,00	الموظفون
101%	176 878 000,00	178 961 000,00			178 961 000,00	المعدات والنفقات المختلفة
106%	268 190 000,00	283 400 000,00			283 400 000,00	الاستثمار
104%	621 032 000,00	647 912 000,00			647 912 000,00	المجموع

### 3. ملخص الإعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج

جدول 2: ملخص الإعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

%	مشروع قانون المالية 2016 / قانون المالية 2015	قانون المالية لسنة 2015	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2016)			برامج الوزارة	
			المجموع الميزانية العامة 2016	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة		فصل الموظفين
106%		233 212 000,00	248 077 000,00	20 099 000,00	42 427 000,00	185 551 000,00	قيادة و حكمة
105%		353 180 000,00	369 302 000,00	257 621 000,00	111 681 000,00		تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تامين الموارد
88%		34 640 000,00	30 533 000,00	5 680 000,00	24 853 000,00		التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
104%		621 032 000,00	647 912 000,00	283 400 000,00	178 961 000,00		المجموع

### 4. توزيع جهوي الإعتمادات برامج الوزارة

جدول 3: ملخص الإعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

المجموع	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة		الجهات
			فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
3 180 000,00			1 450 000,00	1 730 000,00	الداخلة وادي الذهب
5 080 000,00			1 200 000,00	3 880 000,00	العيون الساقية الحمراء
5 280 000,00			1 000 000,00	4 280 000,00	كلميم وادي نون
18 840 000,00			12 360 000,00	6 480 000,00	سوس ماسة
35 830 000,00			15 900 000,00	19 930 000,00	الرباط سلا القنيطرة
10 810 000,00			5 880 000,00	4 930 000,00	مراكش اسفي
11 850 000,00			11 000 000,00	850 000,00	الشرق
189 054 000,00			119 911 000,00	69 143 000,00	الدار البيضاء سطات
27 247 000,00			17 869 000,00	9 378 000,00	طنجة تطوان الحسيمة
307 171 000,00			186 570 000,00	120 601 000,00	المجموع



## 5. برمجة ميزانية لثلاث سنوات 2016-2018

جدول 4: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب طبيعة النفقة

2018	2017	2016	2015	
الإسقاطات الأولية	الإسقاطات الأولية	مشروع قانون المالية للسنة	قانون المالية للسنة	
		<b>364 512 000,00</b>	<b>352 842 000,00</b>	<b>نفقات التشغيل</b>
*	*	185 551 000,00	175 964 000,00	نفقات الموظفين
191 136 000,00	188 856 000,00	178 961 000,00	176 878 000,00	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
191 136 000,00	188 856 000,00	364 512 000,00	352 842 000,00	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
<b>317 400 000,00</b>	<b>308 120 000,00</b>	<b>283 400 000,00</b>	<b>268 190 000,00</b>	<b>نفقات الاستثمار</b>
317 400 000,00	308 120 000,00	283 400 000,00	268 190 000,00	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
<b>508 536 000,00</b>	<b>496 976 000,00</b>	<b>647 912 000,00</b>	<b>621 032 000,00</b>	<b>المجموع</b>

\* لا معطيات بخصوص التوقعات (في طور التقويم)

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

2018	2017	2016	2015	
الإسقاطات الأولية	الإسقاطات الأولية	مشروع قانون المالية للسنة	قانون المالية للسنة	
63 701 000,00	63 791 000,00	62 526 000,00	57 248 000,00	<b>قيادة و حكمة</b>
<b>63 701 000,00</b>	63 791 000,00	62 526 000,00	57 248 000,00	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
405 272 000,00	393 222 000,00	369 302 000,00	353 180 000,00	<b>تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تأمين الموارد</b>
405 272 000,00	393 222 000,00	369 302 000,00	353 180 000,00	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
<b>39 563 000,00</b>	<b>39 963 000,00</b>	<b>30 533 000,00</b>	<b>34 640 000,00</b>	<b>التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر</b>
39 563 000,00	39 963 000,00	30 533 000,00	34 640 000,00	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
<b>508 536 000,00</b>	<b>496 976 000,00</b>	<b>462 361 000,00</b>	<b>445 068 000,00</b>	<b>المجموع</b>

الجزء الثاني  
- تقديم برامج قطاع الصيد البحري -

وضع قطاع الصيد البحري في إطار ميزانيته برسم قانون المالية 2016 بالبرامج الثلاثة الآتية:

- البرنامج الأول : قيادة و حكمة
- البرنامج الثاني: تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تـثـمـيـن المـوـاـرـد
- البرنامج الثالث: التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

هذه البرامج الثلاثة لقطاع الصيد البحري مفصلة أسفله.

## البرنامج الأول : قيادة و حكمة

### 1. إستراتيجية البرنامج الأول : قيادة و حكمة

#### أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج الدعم و القيادة إلى تقوية جميع هيئات الوزارة المركزية منها و الخارجية لتتمكن من القيام بالمهام المسندة إليها في ظروف مثلى و يتضمن هذا البرنامج كل المشاريع المرتبطة بتدبير الموارد البشرية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون و كذا المهام الخاصة بالتدقيق و التقييم. و من ثم فإن هذا البرنامج يعمل كذلك على انجاز جميع المشاريع المرتبطة بالبرامج الأخرى.

و من ضمن أولويات هذا البرنامج :

❖ تحسين و تدبير و تثمين الموارد البشرية للوزارة و ذلك عبر:

- تعزيز القدرات المهنية ووضع منهجية استباقية لسد الحاجيات فيما يخص المهن جديدة ،
- مواكبة المسؤولين في المصالح الخارجية من اجل تنمية و الرفع من مهاراتهم و مردوديتهم المهنية ،
- وضع برامج للتكوين و التدبير التوقعي للوظائف و الكفاءات،

❖ ترشيد و تدبير الممتلكات المنقولة و العقارات،

❖ تتبع مخطط مديري للنظام المعلوماتي للمصالح المركزية و اللامركزية للقطاع و الذي من شأنه تحسين أداء الخدمات المقدمة،

❖ دعم الحكامة في قطاع الصيد عبر تعزيز اختصاصات المفتشية العامة في مجال المراقبة و التدقيق،

❖ الدعم اللوجستيكي عبر توفير وسائل العمل لموظفي الإدارة المركزية و المصالح الخارجية للوزارة،

❖ تنمية الشراكة و التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف،

❖ وضع و تحديث النصوص القانونية و المساطر المؤطرة لقطاع الصيد البحري.

#### ب. مسؤول البرنامج

التنفيذ العملي لهذا البرنامج هو من مسؤولية مدير الموارد البشرية و الشؤون العامة

## ج. المسؤولون عن القيادة

- الكتابة العامة / المفتشية العامة/ مديرية الموارد البشرية و مديرية
- المصالح المركزية و الخارجية الوزارة

## 2. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج ا : قيادة و حكمة

### الهدف 1.1 : تحسين تجهيزات و تسيير المصالح.

### المؤشر 1.1 : التكلفة المتوسطة للتسيير لكل موظف خلال سنة.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة
15000	16720	16733	16771	16000	16000	درهم/عدد الموظفين

### توضيحات منهجية:

يمكن هذا المؤشر من قياس التكلفة المتوسطة لتسيير الموظفين في السنة و معرفة نجاعة وسائل التسيير الموضوعة رهن إشارتهم .

العدد التقديري المحيين الموظفين الذي تم احتسابه في هذا المؤشر هم 1354 موظف بالنسبة لسنة 2016، في منحنى تنازلي بالنسبة لسنة 2014 و ذلك يرجع إلى تقاعد عدد كبير من الموظفين. أهم النفقات المتعلقة بتسيير الإدارة المركزية التي تشكل قاعدة في احتساب هذا المؤشر هي:

- مصارف الكراء
- مستحقات الماء و الكهرباء و الهاتف
- صيانة و أشغال
- حراسة و نظافة
- مصاريف حظيرة السيارات (محروقات، صيانة و تأمين)
- مصاريف الطبع، أدوات مكتبية، ورق و معدات
- تعويضات التنقل

## مصادر المعطيات:

قسم الموارد البشرية/ قسم المعدات و التجهيزات/ قسم المالي و المحاسبي.

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لاشيء

## تعليق:

المنحى التصاعدي لتكلفة تسيير الموظفين بين سنة 2015 و 2016 يرجع إلى خلق مدرّبتين جديدتين في التنظيم الهيكلي الجديد لوزارة الصيد البحري.

## المؤشر 2.1.1 : نسبة نجاعة المكتب.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة	
1250	1420	1550	1625	1730	1845	درهم /مكتب	نسبة نجاعة المكتب
435	435	435	435	435	435	عدد	عدد المكاتب

## توضيحات منهجية:

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتب برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة و محمولة، شاشات، معدات النسخ و الطباعة، المستهلكات ، الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الأمن و تكلفة صيانة المعدات و الأنظمة .

لا تخص هذه النفقات المكتبية كل من: النفقات المتعلقة بالشبكة ( الانترنت، الإيواء و الهاتف) ، تطبيقات، تكلفة المستعملين للشبكة، الأوقات المخصصة للتكوين المكتبي.

وفي المقام، عدد المكاتب المجهزة العاملة، يقصد بالمكاتب العاملة عدد الحواسيب الثابتة و المحمولة .

عدد مناصب العمل يساوي معدل عدد مكاتب للسنة الماضية زائد عدد مناصب السنة الجارية.

يمكن هذا المؤشر من قياس متوسط التكلفة المكتبية بالنسبة لكل المديرات و المصالح المركزية.

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

## تعليق:

يتم تدبير نفقات المكتب لقطاع الصيد البحري في جزء منها من طرف المصالح الخارجية للوزارة و تخص ( اقتناء حواسيب ثابتة و محمولة، مستهلكات، معدات النسخ و الطباعة، صيانة) و جزء آخر من طرف مصالح قسم المعدات و التجهيزات.

معطيات احتساب هذا المؤشر تهم المصالح المركزية فقط، أما بالنسبة لمجموع الوزارة، سيتم لاحقا القيام بإحصاء شامل على مستوى كل مصالح المسيرة.

## مصادر لمعطيات:

قسم المعدات و التجهيزات.

## الهدف 2.1 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

### المؤشر 1.2.1: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة	
2,34	2,60	2,68	2,73	2,89	2,91	%	نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
1322	1330	1345	1354	1350	1374	عدد	عدد الموظفين

## توضيحات منهجية:

يتعلق هذا المؤشر بالعدد المتوسط للموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالنسبة لمجموع الموظفين. في البسط، نجد عدد المسيرين و العاملين مباشرة في مجال تدبير الموارد البشرية ( تدبير إداري، تكوين، متابعة و قيادة، سياسة تدبير الموارد البشرية و كفاءاتها )، تجدر الإشارة في هذا الإطار أنه لم يتم احتساب كل من الكاتبات و المكلفين بملف المنازعات.



و في المقام باقي عدد الموظفين ما عدا الموظفين الملحقين أو الموضوعين رهن الإشارة. الهدف هو تقليص تكلفة تدبير الموارد البشرية مع مراعاة جودة الأداء، سيتم خفض عدد الموظفين التابعين لتدبير الموارد البشرية من 44 موظف برسم سنة 2014 إلى 31 بالنسبة لسنة 2020. المعدل هو خلق 30 منصب جديد برسم كل سنة دون احتساب عدد المتقاعدين برسم كل سنة.

#### مصادر المعطيات :

نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية.

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

### الهدف 3.1: تقوية كفاءات الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري.

#### المؤشر 1.3.1: نسبة تقوية الكفاءات:

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة
4	3	2,5	2	1,34	1,10	أيام التكوين/ الموظف

#### توضيحات منهجية :

يولي قطاع الصيد البحري أهمية كبيرة للتكوين المستمر و ذلك بتخصيص ميزانية تقدر ب 2 % من كتلة الأجور لهذا الشأن.

يهدف برنامج التكوين المستمر إلى خلق ديناميكية و تقوية الكفاءات الذاتية لقطاع الصيد البحري و رفع تحديات المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية "هاليوتيس".

احتساب هذا المؤشر يتضمن:

في البسط، مجموع ضرب عدد المشاركين في كل دورة تكوينية في المدة الزمنية الخاصة بالتكوين و في المقام العدد الإجمالي للموظفين.

لم يشمل احتساب هذا المؤشر دورات التكوين الداخلي للموظفين على سبيل المثال محو الأمية و الدورات التكوينية المتعلقة بالامتحانات المهنية.

#### مصادر المعطيات:

نظام معلوماتي خاص بالموارد البشرية.

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار كل من دورات الشهادات أو الدورات الممنوحة من طرف منظمات محلية أو أجنبية.

### 3. تقديم المشاريع أو العمليات المرتبطة بالبرنامج 1 : قيادة و حكمة

#### المشروع أو العملية 1

##### تهيئة و تجهيز الإدارة

- تهيئة المصالح المركزية
- تجهيزات مكتبية و معلوماتية

#### المشروع أو العملية 2

##### دعم المصالح الخارجية

- بناء و تهيئة المصالح الخارجية
- تجهيزات مكتبية و معلوماتية

#### المشروع أو العملية 3

##### تكوين مستمر

- تقوية الكفاءات
- معرفة التدبير

جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة لقطاع الصيد البحري المتعلقة بمشاريع و عمليات برنامج قيادة و حكمة

المجموع	الحساب الخصوصي	مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المشاريع	البرنامج
33 959 000			33 959 000	- تهيئة و تجهيز الإدارة	قيادة و حكمة
27 067 000			27 067 000	-دعم المصالح الخارجية	
1 500 000			1 500 000	-تكوين مستمر	
62 526 000			62 526 000		المجموع البرنامج 1

## البرنامج الثاني : تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تـثـمـين المـوارـد

### 1. إستراتيجية البرنامج الثاني: تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تـثـمـين المـوارـد

#### أ. ملخص استراتيجية البرنامج و غاياتها العامة

تتنظم إستراتيجية هذا البرنامج حول ثلاثة محاور رئيسية:

**المحور الأول** يخص تنمية الصيد و المحافظة على الثروات: جعلت إستراتيجية "أليو تيس" "الاستدامة" إحدى محاورها الإستراتيجية وذلك من أجل ضمان استغلال مستدام و عقلاني و تحسين الإيجار الاقتصادي لفائدة الجماعات الحالية و الأجيال القادمة. وهكذا، ستصبح 95% من المصائد مهينة في أفق سنة 2020 حسب أهداف إستراتيجية "أليو تيس". إن 85% من المصائد فهي مهينة إلى حدود 31 دجنبر 2014.

لهذا اليوم، فالمصائد الرئيسية ذات قيمة تجارية عالية (الرخويات و الأربيان و النازلي و القشريات الكبرى و التونيات و أبو سيف و الطحالب البحرية و الأصناف الساحلية و المرجان الأحمر....) و تلك المكونة الرئيسية للأصناف البحرية المغربية المفرغة. تما فيها الأسماك السطحية الصغيرة المصطادة بالمحيط الأطلسي (مخزون ج) فهي مستغلة في إطار برامج التهيئة. من جهة أخرى، فيجب تلاءم قدرات الصيد مع إمكانيات الصيد.

إضافة لذلك، فإن حماية الثروات البحرية الذي يمر عبر تدبير عقلاني و استغلال مستدام يستلزم مراقبة فعالة و تتبع مسار على طول سلسلة القيم لضمان الامتثال للقواعد الذي تحكم هذا التدبير.

يجب على المملكة المغربية أن تعمل حتما ضد ممارسة الصيد غير القانوني و غير المصرح به و غير المنظم لضمان استغلال مستدام لهذه الموارد السمكية. في الواقع، يشكل الصيد غير القانوني و غير المصرح به و غير المنظم خطر كبير لاستدامة المخزونات السمكية و على البيئة البحرية و على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للبحارة الذين يحترمون الإجراءات و القواعد المطبقة للمحافظة و تدبير الموارد السمكية.

إن نظام التتبع و المراقبة المعتمد في إستراتيجية أليو تيس فهو مندمج يغطي السلسلة من بدايتها إلى نهايتها باعتماد تتبع و مراقبة أنشطة الصيد على طول السلسلة (المراقبة بالبحر و مراقبة تفريغ الأسماك و مراقبة سلسلة القيم و التصديق على المصطادات).

هكذا، تم إرساء برنامج وطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري. يهدف عموماً هذا البرنامج الوطني للمراقبة، لمحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، عبر تبادل وتنسيق وتحسين الموارد المسخرة لعمليات مراقبة أنشطة الصيد البحري.

لهذا، يرسم هذا البرنامج، الأهداف العملية التي يجب تحقيقها في التفتيش والمراقبة. كذلك، يضع إجراءات عملية ومنهجية للتفتيش والمراقبة من أجل موازنة العمليات. كما يضع كذلك، وسائل التتبع (مؤشرات وتقارير) التي تمكن من إنجاز لجرد والتقييم الأزمين لتوجيهه والتحيين من أجل تحسينه أو تقويمه.

أنشأ هذا البرنامج الوطني للمراقبة لفترة سنتين (حتى سنة 2017) وسيتم تجديده لفترة موالية حسب التوجيهات والتحيين المقررين في خلاصة التقارير والتقييم وكذلك، حسب القرارات والقواعد المتخذة في تدبير وتهيئة المصائد التي تستلزم تجديدها.

ومن أجل تنفيذه، يجب تنزيهه خلال سنة 2016، لبرامج جهوية على مستوى الدوائر البحرية المتواجدة (مندوبيات الصيد البحري) لكي يتلاءم مع خصوصيات كل دائرة بحرية.

وهكذا ستعزز هذه الإستراتيجية هدف "الاستدامة" بواسطة:

- ترقية وعصرنة وتحديث آليات استغلال الموارد،
- حماية البيئة باستخدام الممارسات وتقنيات الصيد والمعدات التي تحترم الوسط،
- تفريغ منتوج ذا جودة عالية يضمن ديناميكية الأسواق وقيمة تجارية مضافة،
- تحسين ظروف العمل بصفة عامة وتحسين الدخل،
- محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح وغير المنظم،
- تعزيز البحث في الصيد البحري والتطور العلمي.

مكنت إستراتيجية ألبو تيس التي تطمح في الرفع من إنتاج تربية الأحياء البحرية من 400 طن الحالي إلى 200.000 طن في أفق سنة 2020 من خلق الوكالة الوطنية لتربية الأحياء البحرية. لهذا اليوم، يشكل إنتاج تربية الأحياء البحرية 11% من الحجم الإجمالي للإنتاج الوطني. سيبلغ رقم معاملات قطاع الصيد البحري 5 مليار درهم جزء كبير منها من التصدير.

يتوفر المغرب على إمكانيات مهمة لاسيما الطبيعية وعلى يد عاملة ذات تجربة في قطاع الصيد البحري وكذلك امتيازه بالقرب من الأسواق الرئيسية. إضافة إلى إمكانية استفادة قطاع تربية الأحياء البحرية من إعادة تحويل نشاط وانتشار البحارة من المناطق المفرطة الاستغلال.

**المحور الثاني** يهتم الامتثال الصحي والمعياري وتعزيز التثمين والتنافسية والتطوير الصناعي لوحدات تثمين منتجات الصيد وتحسين تموين السوق المحلي والترويج للمنتجات على الصعيد المحلي والدولي.

يتبلور هذا المحور حول التوجهات الرئيسية التالية:

- تأمين الامتثال الصحي لمعدات الإنتاج ووحدات تثمين منتجات البحر على طول سلسلة الصيد وتثبيت الممارسات الصحية الجيدة على مستوى جميع مراحل سلسلة الصيد،
- تحسين تنظيم الأنشطة الصناعية والتجارية ومردودية الاستثمارات،
- تعزيز تنافسية مؤسسات التحويل وتبريد منتجات الصيد بالرفع من تكلفة الإنتاج وتجميعها في أقطاب تنافسية لتسهيل التفاعل بين جميع المتدخلين وخلق شراكة بين عمومي وخصوصي وخصوصي/خصوصي،
- التنمية الصناعية لوحدات تثمين منتجات الصيد بتعميم أساليب جديدة للتصنيع والتحسين الصناعي وتجديد النسيج الصناعي بأكمله،
- تشجيع استهلاك منتجات البحر في السوق المحلي بتحسين تموينه عبر إرساء قنوات توزيع أكثر ملائمة وعلى الصعيد الدولي المحافظة على موقعنا في الأسواق التقليدية والبحث عن حصص جديد في الأسواق،
- تعزيز تثمين منتجات الصيد عبر إنجاز دراسات وتحقيقات تهدف تحديد فرص ابتكار المنتجات وعمليات وخدمات الإنتاج والتسويق،
- تثمين الموارد وخلق فرص الصيد في إطار المشاريع المندمجة لمنح رخص جديدة لاستغلال الأسماك السطحية الصغيرة بالمخزون "ج".

**المحور الثالث** يهتم دمج الساكنة ومجتمع الفاعلين في الصيد التقليدي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الجهوي بوضع البنيات التحتية الضرورية لتثبيت جهود الصيد والحفاظ على المنتوجات المصطادة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبحارة. هذه البنيات تكون مشاريع التهيئة المندمجة للصيد التقليدي التي مكنت من تجميع الأنشطة التي كانت مبعثرة وقليلة خلق الثروة من جهة أخرى، ومن جهة أخرى، تكون قفزة وفرصة يجب اغتنامها لتنمية الوسائل لتدبير عقلائي للموارد على أرض الواقع وتحقيق ثابت لأهداف تقليص الفقر.

من جهة أخرى، فالنساء عاملات في جميع أنشطة قطاعات الصيد البحري ولاسيما في الأنشطة الساحلية (جمع الطحالب البحرية وتجميع فواكه البحر....). لكن تبقى مساهماتهم "خفية" وغير معترف بقيمتها الحقيقية.

هؤلاء النساء يواجهن عدة مشاكل بما فيها موسمية نشاطهم وشقاوة العمل لغياب التجهيزات والمعدات واشتغالهم في مدار غير رسمي وكذلك الاحتكار الممارس من طرف المهنيين الذين يفرضون أسعار رخيصة. مما يشكل عقبة رئيسية لتحسين مدخولهم المحدود في فترة قصيرة وضمن دخل ثابت.

من أجل التوفر على وضعية مرجعية تمكن خاصة تقييم تحسين مساهمة النساء في أنشطة الصيد البحري وتعطي أولويات هذا القطاع لفائدة هؤلاء النساء. من المزمع القيام بإحصاء النساء العاملات في الأنشطة الساحلية للصيد البحري.

ولتفادي من تحويل المشاريع الجديدة المندمجة للصيد التقليدي لأزمة مجتمع البحارة التقليديين ونساء البحارة الصيادين من أن تجد نفسها أمام نظام إيكولوجي متغير تماما وأمام عدم قدرة جعل الصيد التقليدي مصدر دخل يمكن من تثبيتهم وسد حاجياتهم الأساسية، شرع المغرب منذ سنة 2009 في تجربة الشعاب الاصطناعية كوسيلة جديدة لحماية الثروات واستدامة الموارد والرفع من المنتجات و مداخل البحارة الصيادين التقليديين.

إن وضع الشعاب الاصطناعية لغاية الصيد وقرار جعل المحميات البحرية كأداة مميزة لتدبير مستدام للمصائد والمناطق البحرية لتعزيز آليات تدبير الموارد البحرية، فهو طموح جديد للمغرب.

سيتمكن التتبع العلمي (الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي....) لأمد قصير ومتوسط وطويل من تقييم فعالية الشعاب المرجانية و/أو المحميات البحرية كوسيلة لإعادة تأهيل الموائل البحرية المتدهورة وتوطيد وتعزيز التنوع البيولوجي من جهة، وتقييم مردودية الاقتصاد الحيوي لهذه المشاريع (تحسين تنوع الأصناف والكتل الحيوية للأصناف ذات القيمة التجارية وكذلك تحسن دخل البحارة التقليديين) من جهة أخرى.

## ب-المسؤول عن البرنامج

الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري

## ج- المسؤولون عن القيادة

- الكتابة العامة/مديرية الصيد البحري وتربية الاحياء البحرية/مديرية صناعات الصيد/وحدة تدبير المشاريع/المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري/وكالة تنمية تربية الأحياء البحرية
- المصالح اللامركزية لقطاع الصيد البحري

## 2. أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج ا: تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد

الهدف 1.2: المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم

### المؤشر 1.1.2: المصائد المهيئة (بنظام الحصص) بالنسبة للعدد الإجمالي للمصائد.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة	2018 تقديرات	2017 تقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإجازات	الوحدة
%95	%95	%95	%95	%90	%85	%

### توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر على التدبير المعقلن للموارد البحرية الخاضعة لإجراءات التدبير المكيفة والخاصة لكل مصيدة.

يحتسب هذا المؤشر بوضع مجموع منتجات المصائد المدبرة بواسطة مخططات التهيئة بالرجوع إلى مرجع نسبتها في مجموع الإنتاج الوطني.

### مصدر البيانات:

المعطيات متوفرة بمديرية الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية والمكتب الوطني للصيد البحري. لقد تم تحيين هذا المؤشر بعد نشر قرارات إقامة تدابير التهيئة بالمصيدة.

### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لاشيء

## المؤشر 2.1.2: نسبة عمليات المراقبة بالنسبة للمفرغات

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة	2018 تقديرات	2017 تقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجازات	الوحدة
%12	%10	%5	%5	-	-	% الاجمالي بالنسبة لعدد الانزالات

### توضيحات منهجية:

تم تحديد هذه النسبة في البرنامج الوطني بالنسبة إلى درجة الخطر. ففي الواقع، اعتمد البرنامج الوطني مقارنة تدبير المخاطر في ممارسة المراقبة والذي يعطي مصفوفة تنسجم مع الأرقام المستهدفة لكل مصيدة على شكل نسب تغطية المفرغات والمحلات والوحدات على الأرض بالنسبة إلى أهمية المخاطر. يعتبر خطر، كل فجوة لأحكام القانون التي تنظم ممارسة الصيد البحري وسيتم تحديد أهميته في البرنامج الوطني.

هكذا، سيتم تحديد النسب في البرنامج الجهوي لمدد سنوية أو نصف سنوية ولا يمكن معرفة عدد عمليات المراقبة إلا في نهاية الفترة (سنويا أو نصف سنويا).

فنسب التغطية المبينة في المصفوفات والمقابلة للمصيدة المعنية لا تعتبر إلا كمؤشر وليست حصرية وهي تتغير كالتالي:

- البواخر: من 1 إلى 15% من المفرغات وتصل في بعض المصائد إلى 100% من مفرغات بواخر الصيد في أعالي البحار
- الوحدات على الأرض: من 5 إلى 15% شهريا و100% في بعض المصائد قبل دخول فترة الراحة البيولوجية وعند نهايتها.

يستغل عدد عمليات المراقبة لقياس مجهود المراقبة المادية مقارنة مع حجم نشاط الصيد من جهة وتقييم آثار المراقبة بالاستناد لعدد المخالفات والمؤشرات الأخرى المقامة في البرنامج الوطني والمتعلقة بنوع الصيد والقطاع المعني والجهة وبرنامج التهيئة والأصناف...، من جهة أخرى.

### مصادرا لمعطيات:

مديرية الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية و مندوبيات الصيد البحري



## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

النسب المعطيات في الجدول أعلاه تعبر عن المعدل المقدر بالنظر للبرنامج الوطني الذي تم وضعه والذي يتوقف تطبيقه على إرساء برامج جهوية بداية سنة 2016.

## الهدف 2.2: ضمان الجودة والأمن الصحي لسلسلة الصيد

### المؤشر 2.2.1 : نسبة المراقبة المتوخاة بالنسبة للمراقبة المستهدفة

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التقديرات	2017 التقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجازات	الوحدة
%100	%75	%59	%45	%34	%27	زيارة الامتثال الصحي
%100	%60	%40	%26	%17	%8	مهمة مراقبة نشاط بيع السمك بالجملة

### توضيحات منهجية :

يستعمل هذا المؤشر حول الامتثال الصحي لأنشطة الصيد وتثمين منتجات الصيد ومراقبة ممارسة بيع السمك بالجملة وفقا للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يقيم هذا المؤشر وفقا لعدد زيارات المساندة السنوية المسطرة ومهمة مراقبة نشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2020، لضمان والسهر على الامتثال للشروط الصحية لمجموع الفاعلين في التثمين والصيد وبيع السمك بالجملة. يتبع المؤشر ارتفاع تصاعدي مستمر للوصول للقيمة المستهدفة سنة 2020، و الذي حدد في 8000 زيارة للامتثال الصحي و 5000 مهمة مراقبة أنشطة بائعي السمك بالجملة.

### مصادر المعطيات:

يتم تجميع المعطيات من مندوبيات الصيد البحري حسب برامج عملها السنوي وتقوى بمديرية صناعات الصيد البحري ويتم تحيين هذا المؤشر سنويا.

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

## تعليق:

إن العناصر التي من شأنها إن تأثر على تحقيق المؤشر قد تكون بسبب صعوبات لوجيستكية أو عامل الوقت سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المصالح الخارجية.

## الهدف 3.2: تشجيع التثمين و التنافسية و التنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد

### المؤشر 1.3.2: رقم المعاملات المحقق عند التصدير

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التقديرات	2017 التقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجازات	الوحدة
29,76 مليار درهم	25,2	22,8	20,4	18,1	17,0	رقم معاملات التصدير ( مليار درهم)

## توضيحات منهجية:

يوفر هذا المؤشر الخاص برقم المعاملات المحقق من طرف شركات تثمين منتجات الصيد عند ممارسة نشاطها، المعلومات حول مستوى تطوير وتنافسية الصناعة وكذلك مستوى تعزيز وتسهيل ولوج منتجات الصيد المغربية للأسواق.

الهدف الحالي كما هو محدد في برنامج أليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 هو الرفع من قيمة رقم المعاملات عند التصدير ب 2,6 مرة في أفق سنة 2020.

هذا المؤشر يتوافق مع قيمة الصادرات السنوية الاجمالية من المنتجات البحرية بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2020. لبلوغ هذا الهدف يتبع المؤشر اتجاه تصاعدي مع الارتكاز على تطوره بين سنة 2007 (السنة المرجعية لاستراتيجية أليوتيس) وسنة 2014 التي قدمت معدل نمو سنوي يساوي +5%.

## مصادر المعطيات:

تجمع المعطيات الخامة من مكتب الصرف والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات وتعالج وتحلل على مستوى مديرية صناعات الصيد البحري.

هذا المؤشر يحين كل ثلاثة أشهر وكل سنة في إطار تتبع نشاط صناعات التثمين والتسويق.

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

## تعليق:

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع الإنتاج الوطني للأسماك أو إرساء معايير جديدة ملزمة لزيائننا لتبادل منتجات الصيد أو اقتصادية أو مالية أو سياسات وطنية أو دولية أو لأزمة حركة التنقل عبر الطرق أو بحري أو جوي أو انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الدولية.

## المؤشر 2.3.2 : نسبة الاستهلاك المحلي للسماك

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التقديرات	2017 التقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجازات	الوحدة
16 كلغ في السنة	15,0	14,6	14,0	13,5	13,0	الاستهلاك الفردي بالكيلوغرام في السنة

## توضيحات منهجية :

يستعمل هذا المؤشر المكون من ثلاثة عناصر على مستوى الاستهلاك الفردي لمنتجات البحري الذي يعتمد على تمويل السوق المحلي ومشروط بمستوى تحسن الانتاج السمكي الوطني وحجم الاستيرادات الموجهة للاستهلاك.

الهدف الحالي كما هو محدد في برنامج آليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 هو الرفع من الاستهلاك الوطني لمنتجات البحر إلى 16 كلغ للفرد في أفق سنة 2020. هذا الهدف مرتبط بتحقيق إنتاج 1.660.000 طن و130.000 طن من المنتجات المستوردة الموجهة للاستهلاك.

الصيغة العامة لحساب هذا الاستهلاك نجد في البسط: (الإنتاج- الصادرات)+الواردات الموجهة للاستهلاك، و في القاسم: مجموع ساكنة المغرب.

هذا المؤشر مقدر على أساس نموذج تقييمي معد من طرف من مديرية صناعات الصيد البحري من خلال التحريات الوطنية المنجزة لهذه الغاية.

#### مصادر المعطيات:

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بالإنتاج الوطني ووجهته و الاستيرادات تبعا من المكتب الوطني للصيد ومكتب الصرف. تعالج هذه المعطيات وتعالج وتحلل بمديرية صناعات الصيد البحري وكذلك يتم تقاطع المعطيات مع نتائج الاستقصاء حول الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد عندما يتم إنجازها.

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

#### تعليق:

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع المنتجات البحرية المفرغة لاسيما تلك الموجهة لتموين السوق المحلي وكذلك لتراجع استيرادات المنتجات البحرية الموجهة للاستهلاك وإلى تعذر إنجاز استقصاء حول الاستهلاك أو إلى مشاكل أخرى عند إنجازها.

## الهدف 4.2: تجميع و تنظيم بحارة الصيد التقليدي

### المؤشر 1.4.2: نسبة تغطية الساحل بمشاريع التهيئة المندمجة

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2020	2018 التقديرات	2017 التقديرات	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإجازات	الوحدة
%100	%97	%95	%88	%80	%77	%

## توضيحات منهجية:

يتعلق بنسبة عدد نقط التفريغ المجهزة المنجزة على طول الساحل المغربي. علما أن الهدف المرسوم هو بناء نقطة تفريغ مجهزة كل 50 كلم وحاليا نحن في 87 كيلومتر تقريبا.

## مصادرا لمعطيات:

وحدة تدبير المشاريع المهيئة المندمجة للصيد التقليدي

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق هذا المؤشر والبلوغ الهدف هي:

- توفر الوعاء العقاري والمشاكل الطبوغرافية والجغرافية والجيولوجية وقياس أعماق المواقع،
- مخاطر القوات القاهرة والكوارث الطبيعية،
- السياسات الاقتصادية والمالية والقرارات السياسية للدول.

3. تقديم المشاريع أو العمليات المرتبطة بالبرنامج 11 : تنمية الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية وتعزيز تثمين منتجات الصيد البحري -

## المشروع أو العملية 1

حماية الموارد البحرية وتنمية الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية

- الدفع لصندوق تنمية الصيد
- الإعانات للمؤسسات تحت الوصاية
- المشاركة في الندوات التي تخص حماية الثروة البحرية

## المشروع أو العملية 2

مراقبة الصيد

- تطبيق البرنامج الوطني لأنشطة الصيد البحري بإعداد وإرساء البرامج الجهوية للمراقبة
- تعزيز أسطول سيارات الخدمة لعمليات المراقبة
- المصادقة الإلكترونية للمصطادات وتحسين العملية الآلية للمصادقة

### المشروع أو العملية 3

#### تعزيز تـثمين منتجات الصيد البحري

- المطابقة والمراقبة القانونية والصحية
- تنمية صناعات الصيد البحري وتعزيز تنافسيتها
- تسويق منتجات البحر

### المشروع أو العملية 4

#### المشاريع المهنية المندمجة للصيد التقليدي

- تهيئة البنى التحتية
- تنظيم وتجميع البحارة الصيادين
- خلق مشاريع مـذرة للدخل

جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة لقطاع الصيد البحري المتعلقة بمشاريع و عمليات برنامج تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تـثمين الموارد

المجموع	الحساب الخصوصي	مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المشاريع	البرنامج
299 083 000			299 083 000	حماية الموارد البحرية وتنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية *	تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تـثمين الموارد
6 979 000			6 979 000	مراقبة الصيد	
3 000 000			3 000 000	تـثمين منتجات الصيد	
60 240 000			60 240 000	البرامج التهيئة المندمجة للصيد التقليدي *	
369 302 000	0	0	369 302 000		مجموع البرنامج 2

\* توزع هذه المشاريع بين الجهات المعنية

## البرنامج الثالث : التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

### 1. إستراتيجية البرنامج الثالث: : التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

#### أ. ملخص استراتيجية البرنامج و غاياتها العامة

تتبنى إستراتيجية البرنامج حول ثلاث محاور.

**المحور الأول:** يهتم تأهيل اليد العاملة بقطاع الصيد البحري من خلال التوجيهات الأساسية التي تتمحور حول الأهداف التالية:

- إصلاح التكوين البحري قصد التكيف مع إستراتيجية الوزارة وذلك من خلال تنويع الشعب وطرق التدخل قصد تلبية كل الحاجيات من الموارد البشرية اللازمة لمشاريع مخطط أليو تيس خاصة ب برامج تنمية قطاع تربية الأحياء المائية و قطاع تحويل المنتجات البحرية و ترقية تسويق السمك و تحديث الأسطول و مخططات التهيئة .
- تحسين جودة التكوين من خلال تعميم المقاربة باعتبار الكفاءات ( APC ) بجميع مؤسسات التكوين البحري وبمختلف المستويات وشعب التكوين .
- تحسين تدبير نظام التكوين، وذلك من خلال الاستعمال الأمثل للموارد البشرية، والمعدات والتجهيزات الموضوعه رهن إشارة مؤسسات التكوين البحري،
- ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات القطاع وكذا الفئات المستهدفة من خلال الانفتاح على المحيط الاجتماعي المهني وضمان اندماج أحسن وجيد للخريجين.

**المحور الثاني:** ويهتم الترقية الاجتماعية و المهنية للبحارة الصيادين و التسيير الإداري لرجال البحر، والذي يركز على الأهداف التالية:

- تطوير برامج الدعم لإحداث و تدبير تعاونيات الصيادين؛
- تعميم التغطية الاجتماعية على البحارة العاملين بالصيد التقليدي ؛
- توحيد مساطر التسيير لرجال البحر؛
- الرقي بطب رجال البحر.

**المحور الثالث:** ويهتم تقوية جهاز البحث و إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر و تعزيز أنشطة الإنقاذ البحري، من خلال الأهداف التالية:

- ضمان تغطية واسعة للساحل المغربي؛
- ضمان توفر وحدات الإنقاذ؛
- تحسين التنسيق لعمليات الإنقاذ بالمنطقة الخاضعة للنفوذ المغربي.

#### ب. مسؤول البرنامج

يعتبر مدير التكوين البحري و الترقية الاجتماعية و المهنية المسؤول الأول عن البرنامج .

### ج. المسؤولون عن القيادة

وهم رؤساء الأقسام، رؤساء المصالح والمسؤول عن مركز التنسيق والبحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر التابعون لمديرية التكوين البحري والترقية الاجتماعية والمهنية ومندوب الصيد البحري وكذا مديري مؤسسات التكوين البحري.

### 3. أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :- : التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

#### الهدف 1.3 : وضع يد عاملة مؤهلة رهن إشارة قطاع الصيد البحري

المؤشر 1.3.1: نسبة عملية إرساء (ن.ع.إ) برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة
% 100	% 44,6	% 35,7	% 21,4	% 12,5	% 10,7	ن.ع.إ

#### توضيحات منهجية:

يبين المؤشر عدد عمليات إرساء برامج التكوين المعدة حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري بالنسبة للعدد الإجمالي للعمليات المستهدفة.

فالمؤشر إذا يعادل مجموع عدد العمليات التي تم إرسائها خلال السنة N مقسوم على العدد الإجمالي للعمليات المستهدفة وهي 56 .

إن العدد الإجمالي لعمليات الإرساء يتكون من البرامج الآتية :

- برنامجين: ضابط ميكانيكي من الدرجة الثالثة (ض.م 3) وربان الصيد (ر.ص) التي سيتم إرسائها بمعاهد التكنولوجيا للصيد البحري بأسفي وطانطان ، أي 4 عمليات إرساء.
- 4 برامج: 300 حصان (300 ح)، بحار صياد متخصص (ب.ص.م) و بحار ميكانيكي متأهل (ب.م.م) و بحار صياد متأهل (ب.ص.م) سيتم إرسائها ب 13 مؤسسة للتكوين البحري، أي ما يعادل 52 عملية إرساء.

وتجدر الإشارة إلى إن عملية إرساء برنامج تمر عبر 18 مرحلة أهمها:



- القيام بتشخيص عام للمؤسسة ومحيطها الاجتماعي و المهني،
- إنشاء الفوارق المرتبطة بالموارد البشرية و المادية و المالية وإجراءات العمل؛
- إنشاء مخطط لإرساء البرنامج، يضم مختلف التدابير التصحيحية؛
- تفعيل عملية الإرساء .

#### مصادرا لمعطيات:

التقرير السنوي لأنشطة مؤسسات التكوين البحري

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لاشيء

#### المؤشر 2.1.3: نسبة إدماج الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة.

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة %
%80	%76	%74	%72	%70	%70	%

#### توضيحات منهجية:

هذا المؤشر يبين نسبة خريجي مؤسسات التكوين البحري المدمجين بالحياة العملية لأول مرة بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة.

يحسب المؤشر بالطريقة التالية :

عدد الخريجين المدمجين خلال سنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين البحري خلال السنة.

#### مصادرا لمعطيات:

تقرير خلايا الإدماج على مستوى مؤسسات التكوين البحري، مندوبيات الصيد البحري ونظام المعلومات (SAMAC V2) سمك v2.

## حدود ونقاط ضعف المؤشر:

صعوبة تتبع إدماج الخريجين والتي ستحسن عن طريق نظام سمك v2، علما بان نسبة من الخريجين تدمج بقطاعات أخرى غير الصيد .

## الهدف 3.2 : ترقية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي القطاع

### المؤشر 1.2.3 : نسبة المستفيدين من التكوين المستمر (أثناء العمل)

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة
% 100	% 81	% 63	% 47	% 31	% 17	نسبة المستفيدين من التكوين المستمر
% 100	% 80	% 63	% 48	% 34	% 19	نسبة المستفيدين الإرشاد البحري
% 100	% 75	% 53	% 35	% 20	% 10	نسبة المستفيدين من محاكمة الأمية

### توضيحات منهجية:

يبين المؤشر نسبة المستفيدين من أنشطة التكوين المستمر والإرشاد البحري ومحاكمة الأمية الوظيفية بالنسبة للعدد الإجمالي المتوقع للمستفيدين من كل تكوين إلى حدود سنة 2021.

المؤشر يساوي العدد المتراكم للمستفيدين من كل تكوين منجز خلال السنة N، مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين لكل نوع من التكوين إلى حدود سنة 2021، وهو كالتالي:

- 28 500 مستفيد بالنسبة للتكوين المستمر؛

- 66 400 مستفيد بالنسبة للإرشاد البحري؛

- 8 600 مستفيد بالنسبة للأمية الوظيفية.

فيما يخص التكوين المستمر والإرشاد البحري، فإن المستفيدين هم أساسا من فئة البحارة الصيادين والنساء النشيطات بالقطاع.

ويمكن لشخص واحد الاستفادة من تكوين واحد أو من عدة تكوينات في نفس السنة أو خلال عدة سنوات.

المستفيدون من التكوين المستمر والإرشاد البحري، يمكن أن يكونوا من حاملي شهادات مؤسسات التكوين البحري، أو من البحارة الصيادين الذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي تكوين. بالنسبة للأمية الوظيفية، فالمستفيدون هم من فئة البحارة الصيادين والنساء وأطفالهم.

#### مصادر لمعطيات:

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين البحري ومدوبيات الصيد البحري

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هناك صعوبة في ما يخص ضبط عدد المستفيدين من أنشطة الإرشاد البحري.

#### المؤشر 2.2.3 : نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة (بما فيها التعاونيات النسائية)

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإتجاز	الوحدة
% 80	% 60	% 50	% 40	30	% 25	نسبة التأطير

#### توضيحات منهجية:

يتعلق بعدد التعاونيات المستفيدة من التأطير في مجال التسيير الإداري والمالي أو في المجال المرتبط بالصيد كالوقاية والسلامة .

علما بان هناك العشرات من التعاونيات تحدث سنويا، باعتبار سنة 2014 السنة المرجعية بعدد إجمالي بلغ 107 تعاونية خاصة بالرجال و 07 تعاونيات نسائية

المؤشر يعادل عدد التعاونيات المكونة والمؤطرة مقسوم على العدد الإجمالي للتعاونيات الموجودة خلال السنة.

#### مصادر لمعطيات:

تقرير أنشطة مؤسسات التكوين البحري ومدوبيات الصيد البحري

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لاشيء

### الهدف 3.3 : الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر

#### المؤشر 1.3.3 : نسبة تغطية الساحل بوحدات الإنقاذ (ن.ت.س)

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإنجاز	الوحدة
% 69	% 66	% 63	% 63	% 60	% 60	ن.ت.س

#### توضيحات منهجية:

يبين هذا المؤشر عدد وحدات الإنقاذ الحالية مقارنة مع طول وحجم الخط الساحلي الوطني. يجب أن تصل المساعدات المقدمة من طرف وحدات الإنقاذ إلى الأشخاص طالبي الإغاثة أينما كانوا على طول المياه البحرية للساحل الوطني، والتي يمكن تغطيتها كلياً بـ 32 وحدة للإنقاذ في ظرف زمني للنشر يقدر بـ 90 دقيقة.

يتكون أسطول الإنقاذ حالياً من 19 خافرة للإنقاذ بمتوسط عمر يقدر بـ 18 سنة. حساب المؤشر يساوي العدد الحالي لوحدات الإنقاذ مقسوم على 32 وحدة القادرة على ضمان نسبة تغطية تعادل 100 %.

يهدف تتبع هذا المؤشر إلى تحسين التغطية من خلال اقتناء وحدة للإنقاذ كل سنتين، والتخطيط لاستبدال الوحدات المتقادمة. الشيء الذي سيمكن من تحسين خدمات إنقاذ الأرواح البشرية.

#### مصادر لمعطيات:

تقارير أنشطة المركز الوطني للتنسيق والبحث وإنقاذ الأرواح البشرية (CNCRS) ومندوبيات الصيد البحري.

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا شيء

### المؤشر 2.3.3 : نسبة الأحداث البحرية المنسقة (ن.أ.م)

السنة المرجعية للقيمة المستهدفة 2021	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	2015 قانون المالية	2014 الإجاز	الوحدة
% 100	% 100	% 95	% 90	% 85	% 80	نسبة الأحداث البحرية

#### توضيحات منهجية:

يبين المؤشر العلاقة بين عدد الحوادث المنسقة من طرف المركز الوطني للتنسيق والبحث (CNCRS) وعدد الحوادث المسجلة بالمنطقة.

فالمنطقة المعنية في هذه الحالة تضم كل الساحل المغربي وتمتد إلى حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية.

أما الحوادث المعلنة عن طريق الأقمار الاصطناعية فإنه لا يتم التنسيق فيها من طرف مركز الإنقاذ بسبب النقص الحاصل في وسائل الرصد والتواصل المباشر مع الوحدات في حالة الخطر.

إن اقتناء وسائل الاتصال لرصد إشارات الأقمار الاصطناعية ومناورات الإنقاذ سيمنح من رصد تنبيهات النجدة خصوصا بالمنطقة الجنوبية للمملكة الغير متوفرة على تغطية من أي مركز ولو خارجي.

وتبقى طلبات النجدة عموما بلا متابعة، إلا صدفه في حالة تلقي الإشارة من طرف سفينة مبحرة في نفس المنطقة.

يعتمد أساسا في حساب على إحصائيات الحوادث البحرية الواقعة بالمنطقة البحرية الواقعة تحت المسؤولية الوطنية.

إن تجهيزات التواصل الموجهة لمركز الإنقاذ والتي هي في طور الاقتناء ستمكن من التطوير الإيجابي لهذا المؤشر على المدى القصير.

#### مصادرا لمعطيات:

التقرير السنوي للحوادث البحرية ، المنجز من طرف المركز الوطني للتنسيق والبحث والإنتقاذ.(CNCRS)

#### حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لاشيء

### 3. تقديم المشاريع أو العمليات المرتبطة بالبرنامج اا: التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

#### المشروع أو العملية 1

##### دعم لفائدة مؤسسات التكوين البحري

- التكوين وإعادة تكوين المكونين؛
- الأمية الوظيفية؛
- التحويل للمصالح المسيرة بطريقة مستقلة ومراكز التأهيل المهني البحري

#### المشروع أو العملية 2

##### الترقية الاجتماعية و المهنية لقطاع الصيد البحري

- تنظيم حملات للتأسيس حول الصحة والسلامة خلال العمل؛
- تنظيم حلقات دراسية جهوية حول الحكامة؛
- التجهيزات للتسيير الإداري للبحارة.

#### المشروع أو العملية 3

##### البحث و إنقاذ الأرواح البشرية في البحر

- تطوير كفاءات مستخدمي البحث والإنقاذ البحري فيما يخص الإنقاذ البحري؛
- التجهيزات التقنية للتنسيق في مجال الإنقاذ البحري.

جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة لقطاع الصيد البحري المتعلقة بمشاريع و عمليات برنامج تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد

المجموع	الحساب الخصوصي	مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المشاريع	البرنامج
28 280 000			28 280 000	دعم لفائدة مؤسسات التكوين البحري *	التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
840 000			840 000	الترقية الاجتماعية و المهنية لقطاع الصيد البحري	
1 413 000			1 413 000	البحث و إنقاذ الأرواح البشرية في البحر	
30 533 000	0	0	30 533 000		مجموع البرنامج 3

\* توزع هذه المشاريع بين الجهات المعنية